سلسلة بحوث ودراسات
فى الفكر الاقتصادي الإسـلامى

الموجبات الشرعية والاقتصادية لإنشاء السوق العربية المشتركة

إعـــــــــداد

دكتور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بكلية التجارة - جامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعـــــاملات المالية الشـــرعية

- للاتصـــال بالمؤلف:
  - تليفون ٠١٠٠ / ١٥٠٤٢٥٥
  - بريد إلكترونى Darelmashora@gmail.com
  - موقع إلكرتونى www.darelmashora.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الموجبات الشرعية والاقتصادية لإنشاء السوق العربية المشتركة

المحتـــويات

- استهلال .
- أهداف السوق االعربية المشتركة.
- منافع السوق العربية المشتركة .
- موجبات إنشاء السوق العربيةالمشتركة.
- مقومات السوق العربية المشتركة .
- معوقات إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.
- إنشاء السوق العربية المشتركة من الموجبات الشرعية والاقتصادية

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استهلال

من الآمال الاقتصادية للشعوب العربية إنشـــاء السوق المشتركة حتـــى تكون خيرات العرب للعرب ، ويحدث استغلال رشيد للموارد البشريـــة والطبيعية والمالية والفكرية وغيرها، وتنهض الأمة العربية من كبوتهـــا وتحقق الحياة الكريمة لمواطنيـــها ، ولتحقيق ذلك نظمـــت المؤتمـــرات والندوات والملتقيـــات ، وشكلت اللجـــان العديدة ، وصدرت التوصيات والقرارات ، ولكن الواقع العملي يؤكد أن نسبة المعاملات البينية بين الدول العربية لا تزيـــد عن ٩% ، بمعني أن العرب لا يفضلون التعامل مع العرب .

ولقد أكدت الدراسات العلمية والعملية أن مقومات التكامل والتعاون و التنسيق الاقتصادي بين الدول العربية موجودة ولكن لم توظف التوظيف الرشيد لأســباب عديدة لوجود العديد من المعوقات والتي يجب إزالتها ووضع استراتيجيات موضوعية وعملية نحو تفعيل إنشاء السوق العربية المشتركة

حـول موجبات إنشـــاء السوق العربية المشتركة تدور محـاور هذه الدراسة ولا سيما والعالم العربي مقبل علي عهد جديد بعد قيام الثورات فـي بعض بلاده .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف السوق العربية المشـتركة

إن من أهم أهداف إنشـاء السـوق العربية المشـتركة هو تحقيق التكامل والتنسـيق والتعاون والتكافل الإقتصـادي بين الدول العربية بما يحقق التنمية الشـاملة ى كافة نواحي الحياة فى إطار قواعد الشريعة الإسلامية.

فـالأمـة العربيـة تشـــترك فى وحدة العقيدة ووحدة العبادة ووحدة القبلة ووحدة الدستور ووحدة المنهج ووحدة التاريخ ووحدة المصالح ووحدة المصير، لذلك يجب أن تتحد وتتضامن إقتصادياً لتحقيق الأمن والاستقرار والعزة لشعوبها وهذا من الموجبات الشرعية .

وتمتلك هذه الأمة كل مقومات الوحدة الإقتصـادية وكل عوامل الإنتاج الأسـاسـية التى لو اسـتغلت إسـتغلالاً رشـيداً فى ضوء أحكام الشريعة الإسلامية لحققت للعرب الحياة الطيبة الرغدة فى الدنيا ولأصـــبحت قوتها الإقتصـــادية درعاً منيعاً للمحافظة على مصـــالح ومنافع العرب وعلى أراضيهم.

إن المصـــالح المشـــتركة بين الأمم قاطبة تدور فى تحقيق المصـــالح المادية البحته، أما المصـالح المشتركة بين العرب فإنها مصالح عقدية بالدرجة الأولى، بجانب المصالح المادية لأن الدين الإسلامى يوازن بين الإشباع المادي والإشباع الروحى معاً.

إن عقيدتنا هى المصلحة العليا، والدفاع عن ديننا هو سبيلنا للبقاء مرفوعى الهامات ، وتمسـكنا بوحدتنا هو الذي يجبر العدو والصـديق على إحترامنا، فنحن أمة قوية بعقيدتها، وشـــامخة برســـالتها، ويجب أن نســـتغل كل عوامل القوة التى منحها الله لنا ومنها القوة الإقتصادية حتى نحافظ على هويتنا وحضارتنا، وهذا لن يتم إلا من خلال السوق المشتركة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منافع السوق العربية المشتركة

سوف ينجم عن إنشاء السوق العربية المشتركة المنافع الآتية:

١- حرية انتقال العمالة بين الدول العربيةوتهيأة أسباب وظروف العمل الحر، ولا يجوز تفضيل وتشغيل الأجنبي على العربي مالم توجد أسباب يجيزها الشرع فى هذا الأمر.

٢- حرية انتقال رؤوس الأموال واستثمارها فى الدول العربية فى ضوء صيغ الإستثمار والتمويل الإسلامى وفيما يحقق الخير للعرب و للمسلمين، ولا يجوز استثمار هذه الأموال فى الدول الأجنبية و العرب والمسلمون فى حاجة إليها.

٣- حرية إنتقال البضائع والمنتجات والخدمات بين الدول العربية والإسلامية، وإزالة الحواجز المصطنعة بينها.

٤- سهولة وانسياب تبادل البيانات والمعلومات الاقتصادية الهامة والنافعة للشعوب ولا سيما بين المنظمات والهيئات والاتحادات التجارية والاقتصادية في الدول العربية و هذا سوف يقوي مواثيق التعاون والتكامل بينهما بما يساهم في تحقيق التنمية .

٥- تحقيق التكامل والتعاون بين أسوق الأوراق المالية (البورصات) بما يساعد على انتقال الاستثمارات والمحافظة عليها وأن تكون في مصلحة الدول العربية هى الأولى بالرعاية وفقا لفقه الأولويات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموجبات الشرعية والاقتصادية

لإنشاء السوق العربية المشـتركة

لقد اهتم فقهاء المسـلمين بالسوق ووضعوا لها الضوابط اللازمة، لأنها أساس البناء والإقتصـاد الذى تقوم عليه المعاملات الصـحيحة وعصـب الحياة وشريانها النابض.. إن قيام السـوق العربية المشـتركة يعتبر عاملاً رئيسـياً فى تحقيق الوحدة المنشودة، وهذا ما قام به رسـول الله صـلى الله عليه وسـلم عندما هاجر من مكة إلى المدينة حيث بنى للمسـلمين سوقاً، وقال: " هذه سوقكم لا تتحجروا فيها، ولا يفرض عليها الخراج" (متفق عليه) .

إن هذا المطلب ليس عزيزاً على أولياء الأمور المخلصـين لدينهم والصادقين فى تحمل مسؤولياتهم تجاه بارئهم وأمتهم وتاريخيهم، واقتداء برسولهم.

إن السـوق العربية المشـتركة هى الجسر ـ الذي تعبر عليه الدول العربية لتفادي الخسائر الفادحة التى ستصيبها من اتفاقية الجات الدولية، إذ يجب أن تتفق على حد أدنى من حرية التجارة فيما بينها.

وتأتى حتمية إنشاء السوق العربية المشتركة من الموجبات الآتية:

١- إن هذا العصر ـ هو عصر ـ التكتلات، والدول العربية و الإسـلامية أحري ما تكون إلى التكتل والوحدة خاصة فى مجال الإقتصاد، لتقف أمام الدول والأحلاف الأخري موقوف الند للند للدفاع عن مصالحها وتحقيق الرفاهية والرخاء والكرامة لشعوبها.. إن الوضع الـدولى المعاصر يفرض على الدول العربية والإسـلامية أن تتعاون فيما بينها لتحافظ على مصـالحها لأن الانعزالية أصـبحت خطراً محققاً على أيه دولة من الدول مهما أوتيـت من القوة ومن الامكـانـات الطبيعية والبشـرية. ومن هنا نشـأت التكتلات والتجمعات على صعيد الاتحاد فى دول واحدة، كما هو الحال بالنسبة للولايات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتحدة الأمريكية، أو التعاون بين دول أوربا الغربية لتشـكيل وحدة شـاملة، أو بين دول تجمعها رابطة اللغة مثل دول الكومنولث أو الفرنكوفون، وهذا التكتل فى الميدان العالمي هو من سـنن الحياة، لأن الضـعيف إن لم يتعاون مع غيره يكون فريسة سهلة للقوى.

٢- حتمية التضامن والتكافل والتعاون بين الدول العربية والإسلامية، وقد تم عقد أول مؤتمر قمة إسلامى فى التاريخ الحديث فى أيلول ١٩٦٩م وتم الاتفاق على إنشاء أمانة عامة للمؤتمر الإسلامى، لمتابعة مقررات المؤتمر فى دورات انعقاده المتتابعة، وأكد المؤتمر الإسلامى، لمتابعة مقررات المؤتمر فى دورات انعقـاده المتتـابعـة، وأكـد المؤتمر مجـدداً على قيـام الحكومـات المشتركة بالتشاور سوية بغرض تعزيز تعاون وثيق ومساعدة مشتركة فى المجالات الإقتصادية والتقنية العلمية والثقافية والروحية المنبثقة من تعاليم الإسـلام الخالد لمصـلحة المسـلمين والبشرية جمعاء وتعتبر السوق الإسلامية المشتركة رمزاً لتطبيق قرارات هذا المؤتمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقومات السوق العربية المشتركة

يضم العالم العربي والإسلامى أكثر من ٥٠ دولة منها: دولاً ذات دخل منخفض ، دولاً ذات دخل متوسط، ودولاً مرتفعة الدخل تتمثل فى مجموعة الدول العربية البترولية الواقعة فى الخليج والجزيرة العربية وليبيا، ويبلغ عدد سكان العالم العربي والإسلامى أكثر من مليار ونصف نسمة وفقاً للتقديرات الإحصائية الدولية عام ٢٠٠٥م ،ويوجد بين هذه الدول كل مقومات التكامل الإقتصادي، و من أهمها ما يلى:

١- توزيع الموارد الطبيعية فى الدول العربية والإسلامية:

يتسم العالم العربي والإسلامى بترامي أرجائه المختلفة شرقاً وغرباً، ومن ثم تنوع المناخ والتربة والتضاريس وما يرتبط بذلك من ثروات طبيعية أو موارد أولية فهناك الدول العربية و الإسلامية البترولية والتى يرتفع فيها متوسط الدخل إلى المستويات العالمية مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين، كما يوجد تفاوت واضح فى توزيع السكان على مستوى الدول العربية والإسلامية حيث نجد بعض الدول مثل أندونيسيا وباكستان وماليزيا ومصر ـ وبنجلاديش وغيرها تعتبر من الدول مزدحمة السكان بينما توجد دول أخري مثل دول الخليج وموريتانيا قليلة السكان، وهذا التنوع فى الموارد الطبيعية يساعد فى تحقيق التكامل بين الدول الإسلامية.

كما يوجد داخل الدول العربية و الإسلامية الفحم والغاز الطبيعي مثل مصر ـ والجزائر والعراق أفغانستان وباكستان، ودول اخري لديها الفوسفات والبن والكاكاو والألومنيوم والنحاس، وبينما يوجد لدي بعض الدول الموارد الزراعية والثروة الحيوانية مثل الصومال والسودان وموريتانيا، ويوجد الجوت لدي بنجلاديش وباكستان ويمتلك العالم العربي والإسلامي أكبر رقم من إنتاج البترول العالمي ومعظم مصادر الطاقة ويمتلك أيضاً أكبر احتياطي عالمي منها، ويوجد لديه العديد من الموارد الأولية والخام مثل البن والشاي والكاكاو والمطاط والفوسفات والجوت والقطن والحديد والنحاس والذهب والماس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واليورانيوم وينتج ٩ % من إنتاج العالم من الغاز الطبيعي ، ٣١% من البترول ، واحتياطي ٤٢% ، ٧٠% على التوالي من الاحتياطي العالمي، وهذا التنوع فى الثروات الطبيعية يساعد فى تحقيق التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية.

٢- تنوع المناخ والنشاط الإقتصادي فى الدول العربية:

يؤدي تنوع الموارد الطبيعية ونوع المناخ إلى تنوع مماثل فى النشاط الإقتصادي داخل الأمة العربية، وهذا يمكنها من تحقيق التكامل والتنسيق بينها، فتوجد بعض الدول تعتمد على النشاط الزراعي مثل السودان والعراق وسوريا ومصر ولبنان وفلسطين والصومال نتيجة وجود الأنهار والعيون واعتدال المناخ، ودول يعتمد اقتصادها على البترول والصيد مثل دول الخليج، وتستورد هذه الدول أكثر ٩٠ % من إجمالي الاستهلاك من السلع الغذائية والزراعية وغير الزراعية وتمتلك دولة واحدة وهى السعودية حوالي ثلث المراعي فى الوطن الإسلامى (٨٥ مليون هتكاراً) وكذلك توجد المراعي فى موريتانيا والجزائر والصومال والسودان والمغرب، وبالنسبة للدول الإسلامية التى ترتفع فيها نسبة مساهمة الصناعة فى تحقيق الدخل المحلي تهتم أساساً بالصناعات الاستخراجية المتصلة بالنفط والتكرير مثل الإمارات العربية المتحدة وليبيا والسعودية والكويت والجزائر فهذا التنوع يعطي قوة إقتصادية ويوجد مناخاً للتكامل والتنسيق بينها.

٣- توافر عوامل الإنتاج فى الدول العربية :

يتوافر لدي الدول العربية و الإسلامية كل عوامل (عناصر) الإنتاج وتحليل ذلك على النحو التالى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ) عنصر العمل: يبلغ عدد سكان العالم العربي و الإسلامي أكثر من مليار نسمة، ويبلغ معدل نمو السكان بها حوالي ٢,٥% سنوياً، وتوجد قوة عاملة كبيرة فى مختلف المجالات والأنشطة الإقتصادية الحرفية فى بعض الدول، وتعانى دول أخري من نقص السكان، ويعمل نسبة كبيرة من القوة العاملة فى القطاع الزراعي وتبلغ النسبة ٧٠% من إجمالي العاملين، وتوضح الإحصاءات الدولية أن ٥٠% من سكان الدول العربية والإسلامية فى سن العمل والإنتاج أى ترتفع نسبة العمالة فى العالم العربي الإسلامي خاصة فى الدول المزدحمة بالسكان، وهذا يمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول العربية .

ب) عنصر رأس المال: تعتبر الدول العربية والإسلامية من أغني دول العالم فى ما لديها من رؤوس أموال فائضة ناتجة عن الثروات النفطية مثل دول (أوبك) ، وتقدر استثمارات دول الخليج العربي خارج الدول العربيةالإسلامية عام ٢٠١٠ م نحو ٢٠٠٠ مليار دولار أما حجم رؤوس الأموال العربية فى الخارج فيقدر بما يتراوح بين ٢٥٠٠مليار دولار، وحجم الودائع العربية فى البنوك الدولية الغربية أكثر من ١٨٠٠ مليار دولار يستثمر ٢٥% منها فى صورة مشروعات قصيرة الأجل، ولو استثمرت هذه الأموال فى البلاد العربية لحققت طفرة إقتصادية عالية.

ج) عنصر الأرض: تبلغ حجم الأراضي الزراعية القابلة للزراعة نحو ١٥٠٠ مليون هتكار بالإضافة إلى الثروات النفطبية والمعدنية المتعددة والمتنوعة .. وتوجد أراضي صحراوية وأخرى جبلية يمكن الاستفادة منها فى أنشطة غير زراعية لتخدم عملية التكامل الإقتصادي بين الدول العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د) عنصر ـ التنظيم: يوجد فى العالم العربي العديد من بيوت الخبرة والمعاهد والأكاديميات العلمية المتخصصة، ورجال الأعمال الذين لديهم الخبرات العملية والعلمية أى أن عنصر الإدارة والتنظيم متوفر ولكن للأسف يستعان بغيره من الخبرات الأجنبية.

يتضح من التحليل السابق أن مقومات السوق العربية المشتركة موجود وخصوصاً إذا اضفنا إليها بل يقع فى مقدمتها مقوم القيم الإيمانية والأخلاقية والسلوكية والعادات الإسلامية والكفاءة التى تمثل القاعدة الأساسية للسوق العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معوقات السوق العربية المشتركة

يتضح من الصفحات السابقة أن مقومات إنشاء سوق عربية مشتركة موجودة ولكن حتى الآن لم تنشأ وهذا يرجع إلى مجموعة من المعوقات من بينها ما يلى:

١- التخلف العلمي لمعظم الدول العربية:

من أهم سمات عالم اليوم هو التقنية الحديثة الذى وصل إليه العديد من دول العالم، ونصيب الدول العربية من هذا التفوق ضئيل جداً إذا ما قيس بما عليه من سبقنا فى هذا المضمار، والعرب أصبحوا مستهلكين لإنتاج هذا العالم، وليس لهم فيه سوي كونهم سوقاً مفتوحة للعالم يستغل خيراتهم ويستنزف ثرواتهم.

إن الإفتنان من الشعوب المستضعفة بالشعوب القوية يجعل هذا الأخير تتطبع بعادات أولئك ما دامت بعيدة عمن يأخذ بيدها ويجنبها أخطار الغير ويهديها سواء السبيل، ولو أن الشعوب المستضعفة أخذت بأسباب التقدم وفى أولها التفوق فى ميدان التقنية، وتتعاون مع بعضها مع بعض، وشكلت فيما بينها كتلة ثالثة لوقت نفسها ووقت الإنسانية شراً كبيراً وليس من مخرج من هذا الواقع المؤلم إلا بالعودة إلى تعاليم الإسلام وهدية بصدق التعاون المخلص والعمل على التقريب فيما بين هذه الدول وإزالة الخلاف المصطنع الذي يوقف حركة التقدم واكتساب الخبرات التى تتوافر عند بعضها دون بعضها الآخر.

إن البعد الاقتصادي، وبخاصة السعي إلى إيجاد تعاون فى هذا المجال هو من العناصر الهامة التى يجب أن تكون فى مقدمة اهتمامات رؤساء الدول العربية وسرعة وضعها موضع التنفيذ لرفع مستوي هذه الأمة فى جميع المجالات، ولحفظ ثرواتها من الضياع، والحيلولة دون وقوعها فى أيد أجنبية تزيد من قوتهم وتزيد من ضعفنا وتخاذلنا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إختلاف النظم السياسية المطبقة فى الدول العربية :

إن تعدد الدول العربيةوإختلاف الأنظمة السياسية السائدة فى معظمها والتبعية للدول الأجنبية، وحالات التردي التى وصلت إليها بعض العلاقات الثنائية، وعدم الرضوخ لصوت الحق للفصل فيما بينهما عند الأزمات، الانفاق الكبير على التسليح، وإستعمال السلاح أحياناً فيما بينها وعدم إحترام المعاهدات الجماعية والثنائية يعتبر هذا من أبرز العقبات السياسية أمام تحقيق التكامل والتنسيق الإقتصادي فيما بينها.. إن الأمة العربية فى حاجة ملحة إلى التضامن والتشاور السياسي الذي يسمو على هذه الخلافات.. وزيادة التعاون المخلص وتحقيق مبدأ التكامل والتنسيق الإقتصادي فيما بين هذه الدول لإستغلال إمكاناتها فى مختلف مجالات الاستثمار، وبامتصاص اليد العاملة المدربة، والأموال الفائضة المجمدة والثروات المعطلة.

٣- إختلاف المذاهب الإقتصادية المطبقة فى الدول العربية

تتخبط الدول العربية بين الإشتراكية وبين الرأسمالية وبين خليط منهما، ولا تطبق المنهج الإقتصادي الإسلامى، كما تقع تلك الدول ضمن مجموعة الدول المتخلفة إقتصادياً، ومن الدول المنتجة للمواد الأولية ولا تستفيد من إنتاجها مباشرة وتحتاج لأسواق خارجية، فتعمد إلى بيعه للدول الصناعية وهذا يجعل الدول العربيةمغلوبة على أمرها وتابعة للدول المتقدمة التى تستغل خيراتها.. ومثال ذلك دول منظمة أوبك.

وفى نفس الوقت فإن الدول العربية عاجزة عن حماية إنتاجها من المواد الأولية .. ولم تسطع تأمين الأسواق الخارجية بشروطها هي بل على العكس بشروط الدول المستوردة.. ولا بد أن تجمع هذه الدول كلمتها وتتحد حتى تقف صفاً واحداً للدفاع عن كيانها وثرواتها. ولا بد أن تبتعد عن التفرقة لتحقيق تقدم إقتصادي ينمو على مدي الأزمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- وجود الأنانية وتفضيل التعامل مع غير العرب و المسلمين أحياناً:

هنـاك بعض الـدول العربيـة تعيش فى ظلال الأنانية والاعتماد على نفســـها، كما أن البعض يفضـــل التعامل مع الدول غير العربية والإســـلامية بدعوى الجودة والتقدم.. وغير ذلك وهذا يقف حجر عثرة فى سبيل إنشاء السوق العربية ولا يعنى ذلك أن الدول العربية تســـتطيع الاســـتغناء تماماً عن غيرها .. ولكن لا يجوز أن تكون دائماً دولاً اســـتهلاكية لإنتاج غيرها وتقتصر هى على ما يدخل عليها من ثمن الموارد التى تستخرجهما من أراضيها بمجهود غيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنشاء السوق العربية المشتركة من الموجبات الشرعية والاقتصادية

إن العالم العربي غنى بموارده البشرية والطبيعية والمنتجات الزراعية والحيوانية ومصادر الطاقة والمعادن الصلبة والسائلة واليورانيوم بما يمكنه من تحقيق التكامل الإقتصادي والاكتفاء الذاتى فى كثير من هذه الموارد، ولا بد وأن تكون الدول العربية أولى بالرعاية والاهتمام والتعامل ولا يلجأ إلى الغير إلا عند الضرورة وهذا لن يتحقق إلا من خلال الأخوة التى ميز الله بها العرب من المسلمين، مصداقاً لقوله تبارك وتعالى: " إنما المؤمنون أخوة " إن تطبيق هذا المبدأ يحقق للعرب و للمسلمين العزة والقوة.

والحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ،،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com